«الملفات المغلقة» في طي النسيان: النازحون السودانيون في عشوائيات القاهرة

بقلم: بسكال غزالة

يبقى سائقو الأوتوبيسات محركاتهم دائرة بينما ينتظرون في آخر الطريق السريع المؤدي إلى القاهرة. دخان العوادم يتراقص من حولهم، وباعة الفاكهة يقومون بلامبالاة على كومات من الثمار العفنة المغضنة التي يحمونها من ضوء الشمس المبهر بمظلات بالية. فتاة سودانية صغيرة تمر متثاقلة أمام الباعة في الطريق الصاعد إلى الكيلو ٤,٥. مياه الصرف تتقاطر من أعلى التل لأسفله، والفتاة تحمل أخاها الصغير على جانبها، الأمر الذي يزيد من مشقة الدرب الصاعد.

تقبع منطقة الكيلو ٤,٥ في طي النسيان على مشارف القاهرة، على مسيرة ساعة أو أكثر من قلب المدينة عبر المرور الكثيف. وتشير كلمة «أربعة ونصف» إلى بعدها بالكيلومترات عن بداية طريق القاهرة السويس، لكن معظم ساكنيها يعرفونها باسم «عزبة الهجانة»، حيث كان الهجانة هم أول من أقاموا فيها.

وقد وفد السودانيون الذين أخرجتهم الحرب أو الفقر من ديارهم ليملأوا المنطقة، بتوجيه من أقاربهم أو مواطنيهم الذين ينتظرون القادمين الجدد من الجنوب في محطة السكة الحديد الرئيسية في قلب القاهرة. واليوم يترقب اللاجئون نتائج المفاوضات التي يتوقع أن تضع حداً للحرب الأهلية التي دامت ١٩ عاماً في السودان، لكن القليلين منهم يأملون أن تؤدي المحادثات إلى إحداث أي تغيير يذكر في أحوالهم.

خارج حدود المدينة

يعيش السودانيون النازحون، خصوصاً المسيحيون الأفارقة السود الذين أتوا من جنوب السودان الذي مزقته الحرب، في أحياء عديدة في العاصمة المصرية، لكن الكيلو ٤,٥ من الأماكن القليلة التي يتجمعون فيها بأعداد كبيرة بحيث تتكون لهم صورة مختلفة كجالية متميزة. ومعظم اللاجئين هنا فقراء، وليس لديهم أمل كبير في مغادرة

عائلات اللاجئين في منطقة الكيلو ٤,٥ بالقاهرة.

القاهرة، أما آمالهم في الحياة فيها فهي محدودة جداً.

عندما جاء أول قاطني منطقة الكيلو ٤,٥، أقاموا لهم بيوتاً على أراض مملوكة للجيش. وبعد ٢٠ عاماً أصبحوا يملكون هذه المساكن بوضع اليد، واعترفت الحكومة بالمنطقة بحكم الأمر الواقع عن طريق إدراج أكبر عدد يمكن إحصاؤه من قاطنيها في التعداد

السكاني، ومد خط أتوبيسات على مقربة منها. وقد ظلت إمدادات المياه والكهرباء منعدمة حتى منتصف التسعينيات، ومنذ أن دخلت لا تزال تشوبها العيوب حتى الآن. ولكن هذا الوضع الهامشي يتيح مزايا معينة للبؤساء، فالإيجارات تبلغ نصف أو ثلث الإيجارات في أي مكان آخر في القاهرة، على الرغم من أنها ليست في متناول أفقر الفقراء إلا إذا تكدس أربعة أو أكثر منهم في غرفتين

مزدحمتين، أو إذا تبادلوا دفع الإيجار حسب العمل المؤقت الذي يشتغلون به من آن لآخر.

عد الرؤوس

يبدو أنه ليس من المعروف على وجه التحديد عدد الفارين من السودان الذين ينتهي بهم الحال في القاهرة. وقد يصل عدد السكان المختلطين من المصريين والسودانيين في الكيلو ٤،٥ إلى نحو المليون. أما مزاعم الحكومة المصرية بأن هناك ما يقرب من خمسة ملايين نازح سوداني يعيشون الآن في القاهرة فتعتبر عموماً مبالغة. وقد سجلت إرسالية الإغاثة المشتركة، وهي ائتلاف من عدة كنائس يعمل لخدمة النازحين الأفارقة في القاهرة منذ أوائل التسعينيات[1]، وصول ثمانية آلاف سوداني جديد في عام ٢٠٠٠. وهناك حوالي ستة آلاف لاجئ سوداني مسجلين بمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة، يمثلون ٦٨ في المائة من تعداد اللاجئين غير الفلسطينيين المعترف بهم في مصر.

ومهما كثر عدد السودانيين، خصوصاً الجنوبيين، فإن العين لا تخطئهم في شوارع المدينة بقامتهم الطويلة وبشرتهم الأشد سمرةً من بشرة المصريين الذين يقفون إلى جوارهم على محطات الأوتوبيس. فالنساء الأكبر سناً بينهن يرتدين الأزياء الأفريقية الزاهية الألوان، والرجال يرتدون البنطلونات الداكنة والقمصان البيضاء، أما الصبية المراهقون فيرتدون قبعات البيسبول وبنطلونات جينز واسعة تحت الوسط، والفتيات يرتدين البنطلونات الضيقة والحلي التي يسمع لها رنين.

وإذا كان الأصل العرقي والزي عاملين يجتمعان لإبراز هوية السودانيين في القاهرة، فإن البطالة المفروضة على هؤلاء النازحين تجعلهم هدفاً سهلاً للعداء الذي قد يصيبهم من جانب مضيفيهم. فنظراً لضرورة حصول غير المصريين على تصريح عمل، وهو ما يكاد يكون مستحيلاً على من لا يتبع شركة أجنبية، فإن الكثيرين من السودانيين لا يجدون وظيفة، ولهذا فلديهم وقت فراغ كبير ومال قليل لا يكفي لشراء ما يلزم من طعام لأسرهم، فيشعرون أنهم في مأزق حرج. أما من يجد منهم عملاً فتعترضه نوعية جديدة من المشاكل التي يثيرها المجتمع المضيف، فالنساء اللاتي يعملن خادمات لتنظيف البيوت والطهو ورعاية الأطفال لدى الأسر المصرية الغنية يقلن إن مخدوميهن يمنعون عنهن الأجر شهراً بعد الشهر. وإذا اشتكين، فإن مخدوميهن يهددون بالاتصال بالشرطة. أما الرجال فيقومون بأعمال متواضعة في المكاتب أو يعملون في المطاعم ومحال «الكوفي شوب» الراقية، وهم عادة لا يشتكون، ولكن عندما يناديهم زملاؤهم بقولهم «يا سمارة» تفتر ثغورهم عن ابتسامة تنم عن شعورهم بالاستياء.

مسائل عرقية

وقعت في القاهرة حوادث عديدة أدت إلى إثارة الإحساس المنتشر بين اللاجئين والعديد ممن يعملون لديهم بأن المصريين عنصريون تجاه الأفارقة السود، منها مثلا مشاجرة على قارعة الطريق تطلبت استدعاء شرطة مكافحة الشغب لفضها. وفي مدرسة مبنية في الكيلو ٤،٥ بمبادرة من كنيسة القلب المقدس تجمع النازحون ليحكي كل منهم قصته، فقالت امرأة منهم: «أطفالنا ضائعون هنا، فالمجتمع يرفضهم بسبب لونهم وملابسهم، ويطردهم من المحلات التجارية. إنهم لا يجدون الراحة إلا هنا وسط أقرانهم من بني جلدتهم». ويقدر مارك بينيت، منسق برنامج إرسالية الإغاثة المشتركة، أن الأفارقة السود في المجتمع المصري عليهم أن يتعاملوا مع نوعين من المشكلات، أولا باعتبارهم سوداً (فكلما ازدادت دكنة البشرة قلت احتمالات تقبل المجتمع لهم)، وثانياً باعتبارهم أجانب فرصتهم محدودة للانتفاع بالخدمات المتاحة، وهو الوضع الذي يزداد تعقيداً بسبب افتقارهم إلى الألفة الثقافية واللغوية. وقد نمت العنصرية المصرية مع عودة العمالة المصرية من الخليج بسبب منافسة العمالة الأجنبية الأكثر مهارة هناك، لتجد أنها معرضة هنا لمنافسة السودانيين الذين حصلوا على قسط أوفر من التعليم، ويتكلمون عدة لغات.

وتلاحظ أنيتا فيبوس، المديرة السابقة لبرنامج دراسات الهجرة القسرية واللجوء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن محنة اللاجئين السودانيين ليست إلا عرضاً من أعراض الفشل العام في «التعامل مع واقع التعددية الثقافية في مصر، فلا الدولة ولا الإعلام ولا المجتمع بصفة عامة يعترف بحق الأجانب في الحصول على الخدمات الأساسية». ومهما كانت الموارد المتاحة للنازحين محدودة، فهناك مبرر واقعي للاستياء بين جيرانهم المصريين. فمنذ وقت قريب كانت مجموعة من الزائرين تزور الكيلو ٤،٥، وتخوض في الأوحال المتراكمة أمام ورش السيارات الممتدة على طول أحد الطرق التي تصل إلى قلب العزبة، فتساءل ميكانيكي مصري «هل أتيتم لترونا؟» فرد آخر «إنهم الأجانب مرة أخرى. لا بد أنهم يريدون السودانيين. فهيهات أن تنال منهم شيئاً بكل تأكيد».

ومما يزيد من إحساس اللاجئين بالغربة، ويؤدي إلى تفاقم العداء الكامن في نفس المجتمع المضيف، أن حوالي ٣٠ في المائة منهم شباب أعزب لا يقدرون على مواصلة تعليمهم ولا على الحصول على عمل. فالسودانيون عليهم التكيف مع الصعوبات التي تواجه الشباب عموماً في مصر حيث تؤدي البطالة والفرص المحدودة إلى تنامي الشعور بالاستياء في ما يشبه المرجل، وحيث تسارع قوات الأمن بإلقاء اللوم على جماعات الأحداث اللاهين عند وقوع حوادث تخريب. كما يمكن أن تؤدي التطورات السياسية على نطاق واسع إلى الانقضاض على من تجعلهم هويتهم الرسمية – أو عدم تمتعهم بهوية رسمية – مشتبهاً فيهم بصورة تلقائية. فنجد طلاب الجامعة الفلسطينيون في القاهرة مثلاً يتعرضون للتفتيش عليهم في بيوتهم أو للاحتجاز من آن لآخر، كما يلعب الإعلام دوراً في جعل اللاجئين كبش فداء لتجار المخدرات وأهل الدعارة والسكارى والمغتصبين.

هناك أعداد لا نعرف كم تبلغ موجودة في السجون المصرية تنتظر أن يلاحظ أحد اختفاءها

وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠ شخص سنوياً يقبض عليهم لعدم حملهم تصاريح إقامة. وإذا كانت الإعادة القسرية إلى الوطن لا تزال محدودة إلى أقصى حد، فهناك أعداد لا نعرف كم تبلغ موجودة في السجون المصرية تنتظر أن يلاحظ أحد اختفاءها. وهناك آخرون هاربون من السلطات ولا يعرف أحد أين هم. وتدور على الألسنة بين السودانيين النازحين قصص مريعة عن تعذيب الخادمات والقتل وسرقة الأعضاء، الأمر الذي يزيد من إحساسهم بالخوف والغربة وعدم الأمان.

الاعتراف باللاجئين

اختطف جنود الحكومة السودانية ويلسون في عام ١٩٨٧، وكان عمره آنئذ ١٥ عاماً، وبعد أن قتلوا أباه أخذوه إلى معسكر للتدريب وأعطوه سلاحاً، ولكنه نجح بطريقة ما في الفرار وشق طريقه إلى الخرطوم، وعمل في جمعية الشبان المسيحيين، ثم اتجه بعد ذلك إلى القاهرة. ولما كان يعرف القراءة والكتابة بالعربية فقد تمكن من العثور على عمل متواضع في أحد المكاتب، ثم تقدم إلى مفوضية شؤون اللاجئين بطلب للحصول على وضع اللاجئ، لكن طلبه رفض. ويلخص ويلسون تجربته في عبارة من كلمتين

بالإنجليزية يعرفها ويكرهها كل اللاجئين السودانيين في القاهرة، وهي «الملف المغلق». فهذه العبارة تغير مسار حياتهم، وتشير إلى أن حياتهم سقطت في هاوية عدم المشروعية، وتقول للطالب إن الأمل أصبح معدوماً. ومن الناحية القانونية، تمثل هذه العبارة الحد الفاصل بين طالب اللجوء والأجنبي المقيم بصفة غير شرعية، كما تشير إلى إمكانية إعادة التوطين وخطر الترحيل، ونهاية الانتظار وبداية مرحلة من عدم اليقين.

«لماذا لا يتحركون قُدماً؟»

وعلى الرغم من أن مصر وقعت على كل من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عام ١٩٦٩، فليس لديها سياسة رسمية بخصوص اللاجئين. وقد سمحت مصر لهيئات أخرى، وعلى رأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتولي المسؤولية عن تحديد الوضع القانوني للاجئين، وفي آخر الأمر إرجاعهم إلى موطنهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. ويعتبر الاعتراف بوضع اللاجئ شرطاً مسبقاً لطلب اللجوء، ولكن إذا رفضت مفوضية شؤون اللاجئين الطلب والاستشكال المقدم في الرفض، وهي العملية التي قد تستغرق سنتين، فإن هذا يعني إغلاق قضية طالب اللجوء. ولكي يوفق اللاجئون الذين رفضت طلباتهم أوضاعهم يجب عليهم دفع غرامات عن الشهور التي قضوها في مصر بعد انتهاء المدة المحددة في تأشيراتهم – إن كانوا أصلاً قد حصلوا على تأشيرات. ويجب عليهم التقدم بطلب التجديد قبل تاريخ الانتهاء بعشرة أيام. ولكن أغلبهم مذعورون، كما يقول فينسنت كوتشيتيل بمفوضية شؤون اللاجئين، «فالآخرون من أبناء الجالية يحذرون القادمون الجدد من الاتصال بالسلطات، ومن هنا يضع الناس أنفسهم في أوضاع غير قانونية، فيقعون في حيص بيص».

ويعتبر تحديد وضع اللاجئ من النقاط التي يثور حولها الخلاف الشديد بين العاملين لخدمة النازحين. إذ إن اتفاقية ١٩٦٩ (التي تعتبر أن اللاجئ هو من نزح بسبب الحرب الأهلية أو حرب التحرير من الاستعمار، وتسمح بالاعتراف الجماعي باللاجئين لا الاعتراف الفردي بهم) تنص على قبول الأشخاص فوراً ودون قيد أو شرط كلاجئين، إذا كانوا يفرون مباشرة من منطقة تدور فيها رحى الحرب. وتقول باربرا هاريل-بوند، المدير المنوب لبرنامج دراسات الهجرة القسرية واللجوء، إن مصر بوصفها دولة موقعة على الاتفاقية «يمكنها أن تمنح الاعتراف دون قيد أو شرط، ومن ثم تنهي الأمر برمته». وعلى النقيض من العملية الطويلة المرهقة التي قد تمتد إلى ما لا نهاية أمام طالبي اللجوء في مصر، تقول هاريل-بوند إن إيران التي يوجد بها أربعة ملايين لاجئ «لا تطبق نظام تحديد وضع اللجوء على أساس فردي». وفي اليمن أيضا، يُعترف بالصوماليين كلاجئين دون قيد أو شرط.

ويبلغ إجمالي عدد القضايا المعلقة لدى مفوضية شؤون اللاجئين أكثر من ١٧ ألف حالة، ولذلك يبدو أن المفوضية تحمل عبئاً أكبر من طاقتها وأن الجهود التي تبذلها لا تصل إلى الحد الضروري من العمل المطلوب. وترى هاريل-بوند أن المفوضية تنفق «وقتا أكثر مما ينبغي على إعادة التوطين»، ولا تنفق ما يكفي للدفاع عن حقوق اللاجئين. وترى أن نظام تحديد وضع اللجوء في حد ذاته نظام قاصر، بسبب عدم اتباع التدابير التي توصي بها رئاسة المفوضية في جنيف. فمثلاً «لا يتم إخطار أحد بسبب رفض طلب اللجوء بشكل يسمح بإزالة سوء الفهم بالدرجة الكافية، أو بتقديم دلائل جديدة تساعد على الاستشكال في قرار الرفض».

ويقوم هذا النظام على مقابلة شخصية حول «الحل الدائم» تهدف إلى تحديد ما إذا كان الطالب يستطيع الاندماج في الحياة في مصر. ثم يحال الملف الذي يفتح للحالة إلى سلطات الهجرة الأمريكية أو الكندية أو الأسترالية، وعندئذ لا تصبح قضية طالب اللجوء من اختصاص مفوضية شؤون اللاجئين. وتقول هاريل-بوند، التي ترى أن المفوضية يجب ألا تنفق مواردها الضئيلة المخصصة لإعادة التوطين إلا على المعرضين للخطر، إن السفارات هي التي يجب أن تقوم بهذه المهمة. والأهم من ذلك، كما تقول، «ضرورة عدم قيام المفوضية بتحديد وضع اللجوء، لأنها لا تستطيع حماية اللاجئين – وتلك هي رسالتها الأصلية – وفي نفس الوقت القيام بدور القاضي والمحلّف».

ويتفق كوتشيتيل مع هذا الرأي، ولعل هذا ما يثير الدهشة، إذ يقول: «لم يكن المقصود أن يصبح هذا المكتب على ما هو عليه الآن. فالمفوضية تعمل في مصر في إجراءات تحديد وضع اللاجئين منذ ١٩٥٤، حيث تسد الفراغ بتحديد وضع اللاجئين بدلاً من الحكومة بطبيعة الحال لأن السلطات غير مستعدة لتولي هذه المسؤولية. ولكن ليس من الطبيعي أن تنخرط المفوضية في العمل في هذا المجال».

وينحو كوتشيتيل بقدر من اللوم على النازحين أنفسهم فيما يتعلق ببطء معدل النجاح في الحصول على وضع اللاجئ. فيقول إنهم في محاولتهم للتعبير عن أقصى درجات الاحتياج «ينصح بعضهم بعضاً بشأن خطوات هذه العملية، فيختلقون أموراً ليس لها أصل في الواقع؛ فتأتي رواياتهم غير معقولة وترفض طلباتهم». كما تشير هاريل-بوند أيضاً إلى وقائع اختُلقت فيها شهادات مفتعلة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تعريف المفوضية للاجئ، وهو التعريف الذي تعترف بأنه مقيِّد، لا ينطبق على الكثيرين من طالبي اللجوء الذين قضوا شهوراً أو حتى سنوات في مخيمات النازحين الداخليين في الخرطوم أو أم درمان قبل مجيئهم إلى القاهرة. ويتساءل كوتشيتيل «لماذا لا يتحركون قُدماً؟ إنهم يفضلون الوضع غير القانوني للحياة في الكيلو ٤,٥ على الحياة في عشوائيات الخرطوم. فلا أحد يجبرهم على المجيء إلى هنا». وتبادر هاريل – بوند بالرد على هذا الرأي بقولها «إن هؤلاء الناس ما زالوا يخشون الاضطهاد الفعلي في البلدان التي فروا منها».

خاتمة

في وسط البؤس المخيم على الكيلو ٤,٥ يعيش النازحون مترقبين، وهم يحاولون أن يتذكروا معنى الكبرياء الذي كانوا يتمتعون به في الماضي. فتقول امرأة بمدرسة القلب المقدس: «إننا لسنا فقراء. ويجب ألا يظنوا أننا لم نكن نملك شيئاً، ولكننا فقدنا كل شيء: أرضنا وموسيقانا وأغانينا».

وكثيراً ما يشعر النازحون بأن أملهم الوحيد هو الاعتماد على الذات. لذلك ففي عام ٢٠٠٠ شكلت مجموعة صغيرة منهم لجنة لحل المشاكل بدأت، بمساعدة أطباء نفسيين ومحامين وعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية من المصريين والأجانب، في تدريب المتطوعين الذين تجتذبهم أساساً من بين أصحاب «الملفات المغلقة» الذين رفضت المفوضية طلباتهم للحصول على اللجوء. ويقول منسق المنظمة في الكيلو ٤,٥ «ما إن تعرف أن أحداً لن يساعدك، حتى تبدأ تتعلم أن تساعد نفسك بنفسك».

بسكال غزالة تدرس للحصول على الدكتوراه بكلية الدراسات العليا والعلوم الاجتماعية في باريس، وتعمل صحفية حرة في القاهرة. عنوان البريد الإلكتروني: ghazaleh@link.net

نشرت نسخة مطولة من هذه المقالة في عدد شتاء ٢٠٠٢ من «ميدل إيست ريبورت» رقم ٢٢٥. لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للموقع التالي: www.merip.org

١ لمزيد من المعلومات عن جهود المنظمة الدينية للإغاثة المشتركة، انظر: www.geocities.com/jrmcairo/aboutUs.html

انظر أيضاً تقرير مايكل كاغان بعنوان «تقويم إجراءات وضع اللاجئين في ككتب مفوضية شؤون اللاجئين في القاهرة ٢٠٠١-٢٠٠٢» في الموقع www.aucegypt.edu/academic/fmrs/Reports/reports.html